

Distr.: General
22 January 2001
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

أولا - المقدمة

٣ - وكما جاء في تقرير شهر تشرين الأول/أكتوبر، كانت نقاط الاحتكاك الرئيسية في تل الشيخ عباد شرقي الحولة وفي بوابة فاطمة غربي المطلة. وتجمع المتظاهرون مرارا على الجانب اللبناني في هذين الموقعين ورشقوا العاملين الإسرائيليين بالحجارة وبأشياء أخرى عبر الخط، وتسبب ذلك أحيانا في وقوع إصابات. وانخفض هذا النشاط إلى حد ما خلال شهر رمضان الكريم. وفي بعض الحالات، استفز المتظاهرون الإسرائيليين فأطلقوا النار، كما حدث في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر في تل الشيخ عباد، عندما أطلق الجنود الإسرائيليون النار ردا على ما تبين أنها مفرقات نارية وعلى تصويب مسدس دمية، فأصيب خمسة لبنانيين بجراح، ففرق المتظاهرون وعادوا بعد فترة وجيزة. وحاول أحدهم رمي قنبلة يدوية ولكن المتظاهرين الآخرين منعه. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر أطلق الجنود الإسرائيليون النار على لبناني فأردوه قتيلا، عندما حاول اختراق السياج التقني عند بوابة فاطمة. وفي اليوم التالي أُطلق النار من الجانب اللبناني عند جنوب شرق عيتا الشعب، فأصيب مدني إسرائيلي بجراح خطيرة.

٤ - ووقعت خمسة انتهاكات خطيرة للخط الأزرق في ما يسمى بمنطقة مزارع شبعاء عند سفح جبل الشيخ (جبل

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالقرار ١٣١٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠ الذي مدد فيه مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وقدمت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر تقريراً مؤقتاً (S/2000/1049) على النحو المطلوب في القرار ١٣١٠ (٢٠٠٠). والمسائل المعالجة في ذلك التقرير غير مكررة هنا إلا بحسب الضرورة.

ثانيا - الحالة في منطقة العمليات

٢ - ظلت الحالة في منطقة عمليات القوة مستقرة بصفة عامة خلال الفترة التي يشملها التقرير، على الرغم من حدوث انتهاكات ثانوية كثيرة لخط الانسحاب، وهو ما يسمى بـ "الخط الأزرق". وجاءت هذه الانتهاكات إلى حد كبير نتيجة أعمال البناء التي قامت بها إسرائيل لبناء سياج تقني على امتداد الخط وعند معابر الرعاة اللبنانيين والعربات أحيانا في الأماكن التي يقع فيها السياج على بُعد مسافة قصيرة من الخط. ووقعت، مع ذلك، حوادث عرضية في بعض المناطق الحساسة كما حدثت خمسة انتهاكات خطيرة للخط (انظر الفقرة ٤ أدناه).

- ٦ - وظلت الحالة الأمنية العامة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حسنة وشهدت مزيداً من التحسن منذ تشرين الأول/أكتوبر. واستمر سكان المنطقة في العودة إلى ديارهم التي غادروها أثناء الاحتلال الإسرائيلي. وبالإضافة إلى ذلك، عاد إلى لبنان قرابة ٦٠٠ ١ فرد من بين أفراد قوات الأمر الواقع السابقة وأفراد أسرهم.
- ٧ - وواصلت السلطات اللبنانية مراقبة المنطقة من خلال الإدارة المدنية والشرطة وقوات الأمن المشتركة المتكونة من عناصر قوات الأمن الداخلي والجيش اللبناني التي تم نشرها في آب/أغسطس الماضي. وحقت عملية ربط الاتصالات والهياكل الأساسية ونظم الصحة والرعاية الاجتماعية ببقية البلد، بعض الخطوات إلى الأمام وإن كانت بطيئة. بيد أنه، وعلى نحو ما كان عليه الأمر من قبل، لم يقيم أفراد الجيش اللبناني وقوات الأمن اللبنانية بعملياتهم قريبا من الخط الأزرق إذ تركت لحزب الله مهمة مراقبة المنطقة حيث يقدم أيضا في بعض القرى الخدمات الاجتماعية والصحية والطبية والتعليمية. ولم تظهر دوريات لأفراد حزب الله في شهر رمضان إلا فيما ندر من الحالات ولكنها كثرت في نهاية كانون الأول/ديسمبر. وكانت دورياتهم عادة غير مسلحة. وكانوا يمنعون أحيانا حرية حركة أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.
- ٨ - وأبقت القوة على اتصالاتها الوثيقة مع كل من السلطات اللبنانية والإسرائيلية. وتدخلت للتقليل من الاحتكاك بين الطرفين. وقامت برصد الحالة على طول الخط الأزرق حيث أدت أعمال المراقبة والإبلاغ، من خلال شبكة مراكز المراقبة التابعة لها ودورياتها البرية والجوية المنتظمة. وقد نوقشت جميع الانتهاكات مع الطرف المعني، وصححت بسهولة.
- ٩ - وفي جنوب شرق كفر شوبا. وبالإضافة إلى الهجومين في ٧ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر اللذين تحدثت عنهما بالتفصيل في تقرير المؤقت، شن حزب الله هجوماً عبر الخط الأزرق على أهداف إسرائيلية في هذه المنطقة. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر فجر حزب الله عدة قنابل على قارعة الطريق في هجوم على قافلة لجيش الدفاع الإسرائيلي مما تسبب في إصابة جنديين إسرائيليين. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قتلت قبلة أخرى على قارعة الطريق جندياً إسرائيلياً واحداً وأصاب جنديين آخرين بجراح. وأطلق جيش الدفاع الإسرائيلي نيران مدفعيته على سبيل الانتقام وألقى قنبلتين شمال الخط الأزرق. وفي ٣ كانون الثاني/يناير، أطلقت مجموعة لم تحدد هويتها ٣٥ طلقة هاون من جنوب كفر شوبا على موقع إسرائيلي عبر الخط. وردت القوات الإسرائيلية بالمدفعية وبالأسلحة الخفيفة. واستمرت الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني التي استؤنفت بعد هجوم حزب الله في ٧ تشرين الأول/أكتوبر على أساس يومي تقريبا.
- ٥ - وفي شهر أيار/مايو الماضي، عندما عينت الأمم المتحدة الخط الأزرق لتأكيد الانسحاب الإسرائيلي، تركت منطقة مزارع شبعا خارج الخط الأزرق على أساس أنه يرد بشأنها وصف مفصل في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ (S/2000/460، الفقرات ١١ - ١٩). وأكدت بعد ذلك حكومتا لبنان وإسرائيل أنهما، ستحترمان هذا الخط على نحو ما عينته الأمم المتحدة بالرغم من أن ليهما بعض التحفظات بشأنه. وفي القرار ١٣١٠، (٢٠٠٠)، دعا مجلس الأمن الطرفين إلى احترام الخط. وأكدت السلطات اللبنانية منذ تشرين الثاني/نوفمبر أن مسار الخط الأزرق في منطقة مزارع شبعا غير مقبول، وطالبت بحققها في أن تستخدم جميع الوسائل، بما فيها اللجوء إلى القوة، ضد القوات الإسرائيلية المحتلة لتلك المنطقة.

المتحدة الإنمائي مبلغا أوليا قيمته مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وفتح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكتباً له في صيدا يقوم من خلاله بإدارة البرنامج.

ثالثاً - المسائل التنظيمية

١٢ - في الأشهر الستة الأخيرة، ازداد قوام قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان فقامت بعملية إعادة انتشار كبيرة. ففي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠، وصلت كتيبة هندسية من أوكرانيا تضم ٦٤٦ عنصراً من جميع الرتب. وفي إطار إعادة الانتشار، عززت الوحدة السويدية الصغيرة لإزالة الألغام بصورة مؤقتة قدرة القوة على إزالة الألغام. وقدمت فنلندا مجموعة كاملة مؤلفة من ٦٤ ناقلة جنود مدرعة، كما قدمت إيطاليا طائرتين مروحيتين إضافيتين. والخارطة المرفقة تظهر الانتشار الحالي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

١٣ - بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، كانت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تضم ٨٠٠ جندي من أوكرانيا (٦٥٠)، وأيرلندا (٦٠٩)، وإيطاليا (٦٨)، وبولندا (٦٣٣)، وغانا (٧٨٧)، وفرنسا (٢٥٤)، وفنلندا (٦٤٥)، وفيجي (٥٩٤)، ونيبال (٧٢٣)، والهند (٧٩١). وقد غادر الجزء السوداني (٤٥) من القوة في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، مثلما كان مقرراً. وتلقت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مساعدة في أداء مهامها من ٥١ مراقباً عسكرياً تابعاً لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وفضلاً عن ذلك، وظفت الأمم المتحدة ٤٨٠ موظفاً مدنياً، من أصلهم ١٣٠ موظفاً معينين دولياً و ٣٥٠ محلياً. وبقي اللواء سيث كوفي أوبينغ قائداً للقوة.

١٤ - ويؤسفني أن أبلغ عن موت عضو نيبالي من القوة لاقى حتفه في حادثة سير. ومنذ إنشاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لاقى ٢٣٥ عضواً من القوة حتفهم؛ ٧٨ منهم توفوا نتيجة حوادث إطلاق النار وانفجارات القنابل،

٩ - واستمرت القوة في تزويد المدنيين بمساعدة تتمثل في توفير الرعاية الطبية لهم وإنجاز مشاريع لإمدادهم بالمياه وتزويدهم بالتجهيزات أو الخدمات اللازمة للمدارس ودور اليتامى، وبلوازم الخدمات الاجتماعية لفائدة المحتاجين، وفي البحث عن مائتين مئتين محتملين لتمويل تلك المشاريع. وتقدم هذه المساعدة من موارد تتيحها البلدان المساهمة بقوات. وتتولى المراكز والأفرقة المتنقلة الطبية التابعة للقوة تقديم الرعاية الطبية إلى ما يصل متوسطه شهرياً إلى ١٥٠٠ من المرضى المدنيين. وعالج برنامج ميداني لتقديم خدمات طب الأسنان ٥٠ حالة. وقدمت مساعدة في الطب البيطري إلى بعض القرى الواقعة في منطقة عمليات القوة. وتعاونت القوة على نحو وثيق في مسائل إنسانية مع السلطات اللبنانية ووكالات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية وسائر المنظمات والوكالات العاملة في لبنان.

١٠ - وظل العدد الكبير من الألغام والأجهزة الخامدة مبعث قلق. فقد وصل عدد الذين قتلوا بها، منذ تموز/يوليه الماضي، إلى خمسة أشخاص، وعدد الذين جرحوا إلى ٢٦ شخصاً. وتشير البيانات التي جمعتها القوة حتى الآن إلى كثافة الألغام في المنطقة التي كانت تسيطر عليها إسرائيل. وستتطلب إزالتها بذل جهود متضافرة تشمل تقديم مساعدة أجنبية. وأخذت الحكومة اللبنانية زمام المبادرة في تنظيم هذه الجهود التي تؤيدها الأمم المتحدة. وقد دمرت القوة منذ تموز/يوليه الماضي ما يزيد على ٢٠٠٠ لغم وطلقة من الأجهزة الخامدة.

١١ - واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم دعمه للمجلس الوطني للإنماء والإعمار فيما يتعلق ببرنامج إعادة التأهيل والتنمية في المجال الاجتماعي - الاقتصادي في جنوب لبنان. ويوفر البرنامج مناهج عمل على مستوى المجتمع المحلي وينصب على المجتمع المدني المحلي والقطاعات الخاصة. وقدم كل من الحكومة اللبنانية وبرنامج الأمم

يتعلق بالخط الأزرق طفيفة وتم تصحيحها سريعا بمجرد إثارة القوة للمسألة مع الطرف المعني. ورغم ذلك، فقد استمر المتظاهرون اللبنانيون عند الخط الأزرق في التصرف برعونة، الأمر الذي أثار في بعض الأحيان ردود فعل قاسية أكثر من اللازم من جانب الجنود الإسرائيليين على الجانب الآخر، وأسفر عن إصابات كان يمكن، بل كان ينبغي، تجنبها. بيد أن المصدر الأكبر للقلق كان الهجمات التي تم شنّها عبر الخط الأزرق في منطقة مزارع شبعا، وهي أعمال ارتكبت عن عمد في حرق مباشر لقرارات مجلس الأمن.

١٩ - وأكثر الطرق بساطة واستقامة لكفالة استتباب الهدوء في المنطقة هو أن يتصرف الطرفان وفقا لقرارات مجلس الأمن، وأن يحترما الخط الأزرق بجميع أجزائه، حسبما دعا إليه مجلس الأمن، وأن يتعاونوا مع القوة على نحو فعال. ويستلزم هذا من حكومة لبنان أن تبسط سلطاتها الفعلية وتحافظ على استتباب القانون والنظام على كافة أراضيها حتى الخط الذي حددته الأمم المتحدة. فهذا هو حقها وواجبها، اللذان ثابر مجلس الأمن على التمسك بهما، واللذان دفع جنود الأمم المتحدة حياتهم ثمنهما. ويحدوني وطيد الأمل في أن تعيد حكومة لبنان النظر في موقفها الوارد وصفه في الفقرتين ٥ و ٦ أعلاه، في ضوء التزاماتها وفي ضوء قرارات مجلس الأمن.

٢٠ - وبالنظر إلى التوتر الشديد في العلاقات العربية - الإسرائيلية، لم أر من الحكمة في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي أن أقدم اقتراحات بشأن إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في جنوب لبنان، على النحو الذي كنت أعزمه والذي طلبه مجلس الأمن في القرار ١٣١٠ (٢٠٠٠). ورغم استمرار توتر الحالة في المنطقة، فإنني أرى أنه ينبغي لي الآن أن أنقل إلى مجلس الأمن آرائي بشأن هذا الموضوع للنظر فيها.

و ٩٩ بسبب الحوادث و ٥٨ بأسباب أخرى. وقد أصيب ما مجموعه ٣٤٤ عنصرا بجروح جراء إطلاق النار أو انفجارات الألغام أو القنابل.

١٥ - وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر أنهى السيد رولف كنوتسون فترة تعيينه بصفته الممثل الخاص للأمين العام. وقد خلفه السيد ستافان دي ميستورا في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

رابعاً - المسائل المالية

١٦ - خصصت الجمعية العامة، في قرارها ١٨٠/٥٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، مبلغا إجماليه ٨٦,٨ مليون دولار لزيادة قوام القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، إضافة إلى مبلغ إجماليه ١٤٦,٨ مليون دولار خصصته الجمعية في قرارها ٢٦٤/٥٤ المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وفي حال قرر المجلس تمديد ولاية القوة بمستواها الراهن، فإن تكلفة الإنفاق على القوة ستكون في حدود معدل شهري إجماليه ١٩,٥ مليون دولار أقر بموجب قرار الجمعية ٢٦٧/٥٤ و ١٨٠/٥٥. ولكن، في حال قرر المجلس تمديد ولاية القوة بمستوى أدنى، فإن تكلفة الإنفاق ستخفض تبعا لذلك.

١٧ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بلغت الأنصبة المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن الفترة منذ بدئه، في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، ١٢٦,١ مليون دولار. وبلغ مجموع أنصبة المساهمات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام ١ ٩٨٩,٤ مليون دولار.

خامساً - الملاحظات

١٨ - ظل الهدوء والنظام يخيمان على الحالة العامة في جنوب لبنان. فكانت معظم الانتهاكات التي وقعت فيما

مراحل. وقد تكون المرحلة الأولى هي إعادة القوة إلى القوام الذي كانت عليه قبل زيادته في العام الماضي، أي إلى نحو ٥٠٠ ٤ فرد من جميع الرتب.

٢٥ - وفي رسالة وُجّهت إليّ بتاريخ ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ (S/2001/14)، نقل إليّ الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة طلب حكومته أن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى. وفي ضوء الأحوال السائدة في المنطقة، فإنني أؤيد هذا التمديد وأوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١.

٢٦ - ولا بد في الوقت الذي أقدم فيه هذه التوصية أن أوجه الانتباه مرة أخرى إلى العجز الخطير في تمويل القوة. فقد بلغت الأنصبة غير المسددة في الوقت الحالي ١٢٦,١ مليون دولار. ويمثل هذا المبلغ المستحق للدول الأعضاء المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة. وإنني لأناشد جميع الدول الأعضاء أن تقوم على وجه السرعة بسداد أنصبتها بالكامل وأن تصفى جميع متأخراتها المتبقية. وأود أن أعرب عن امتناني للحكومات المساهمة بقوات في هذه القوة لما تبديه من تفهم وصبر.

٢٧ - وفي الختام أود أن أعرب عن تقديري لتورجي رود لارسن، مبعوثي الخاص، ورولف كنوتسون، ممثلي الخاص، لما بذلاه من جهود لا تكل. كما أود أن أثني على اللواء ست كوفي أوبنغ والرجال والنساء العاملين تحت قيادته للطريقة التي يؤدون بها مهمتهم. فقد أبدوا مستوى رفيعاً من الانضباط والتحمل، ووضعوا أنفسهم والأمم المتحدة موضع الفخر.

٢١ - وقد أكملت القوة بصفة أساسية اثنين من الأجزاء الثلاثة المكونة لولايتها. فقد أكدت انسحاب القوات الإسرائيلية، وساعدت السلطات اللبنانية، قدر إمكانها، أثناء عودتها إلى المنطقة التي أحلتها إسرائيل. وتعمل القوة في تعاون وثيق مع هذه السلطات، ولم تعد لها أي سيطرة على منطقة العمليات. ولا يمكن للقوة بطبيعة الحال أن تحسّر الحكومة اللبنانية على اتخاذ الخطوة الأخيرة ونشر موظفيها حتى الخط الأزرق.

٢٢ - وتركز القوة الآن على الجزء المتبقي من ولايتها، وهو استعادة السلام والأمن الدوليين. وتسعى القوة على الأقل، إلى حين التوصل إلى سلام شامل، إلى أن تحافظ على وقف إطلاق النار على طول الخط الأزرق، عن طريق استخدام الدوريات، ومراقبة الحالة من مواقع ثابتة، والاتصال الوثيق مع الطرفين، بغية إصلاح الانتهاكات والحيولة دون تصاعد الحوادث. وسوف تستمر فيما يبدو الحاجة إلى أن تؤدي الأمم المتحدة هذه المهام في المستقبل المنظور.

٢٣ - وهذه المهام الوارد وصفها أعلاه هي مهام تتولاها بعثات المراقبين، وقد انتبعت جيداً لإشارة مجلس الأمن في القرار ١٣١٠ (٢٠٠٠) إلى هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. ولكن بالنظر إلى الأحوال السائدة في المنطقة سأكون عازفاً عن أن أعهد بهذه المهمة إلى مجرد مراقبين غير مسلحين، بل سأوصي بدلاً من ذلك بالجمع بين مشاة مسلحين ومراقبين غير مسلحين. وسوف أقترح توفير كتيبتين للمشاة، وفريق من المراقبين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، حسبما هو الوضع في الوقت الحالي، وذلك بالإضافة إلى الدعم.

٢٤ - وبالنظر إلى الحالة السائدة في المنطقة، يبدو من الملائم اتباع نهج متعقل. فإذا اختار مجلس الأمن أن يأخذ بالتشكيل المقترح، فقد ينظر بالتالي في المضي في ذلك على

